السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

بعد عودته إلى «حظر الصحف ومُصادرتها أمنيّاً»

جهاز الأمن يُعيد أوامره بـ «المنع من الكتابة»

منع جهاز الأمن الكاتب الصحافي في جريدة «آخر لحظة» صلاح عووضة من الكتابة يوم الثلاثاء 9 يوليو 2012، عبر إصداره أوامر مباشرة إلى صحيفته «آخر لحظة» بتوقيفه عن الكتابة لحين إشعار آخر. وظل جهاز الأمن يتبع منذ يونيو 2011 تاكتيك منع الصحفيين والكُتاب من النشر في الصُحف، عبر عدة طرق، منها «توجيه أمر الإيقاف مباشرة إلى الشخص المعني»، أو إلى إدارة «الصحيفة»، بالإضافة إلى توجيه الأمر للشخص المعني والصحيفة على السواء، حيث سبق أن أوقف أمنيًا من الكتابة – لفترات زمنية مُختلفة – عدد من الصحفيين والكُتاب الصحافيين «بعضهم ما زال موقوفاً»، ومن بينهم، مستشار تحرير صحيفة «الصحافة» الصحافي حيدر إبراهيم، د. القراي، د. كامل إبراهيم، وعبد الله الشيخ»، وهي مجرد نماذج غير مكتملة الحصر والتوثيق.

وتعيد «جهر» التذكير بقرارات التوقيف الأمني والسياسي والإداري لصُحف «الميدان، رأي الشعب، التيار، أجراس الحرية، الخرطوم مونيتر، جوبا بوست، سودان تريبيون، أدفوكيت وذا ديمقراط»، مما يؤكد الإعتداء الصارخ والمتواصل والمنهج على الحق في الرأى والتعبير والصحافة والنشر.

وكان الناطق الرسمي للجيش الصوارمي خالد سعد قد وجّه الصحف والمنافذ الإعلامية المختلفة بعدم التطرق إلى أيّة أخبار عن القوات المسلحة عدا ما يصدر عنه، وأمر جهاز الأمن يومي «الخميس والجمعة 13 – 14 يونيو 2013» الصحف بعدم نشر تصريحات مساعد رئيس الجمهورية نافع علي نافع ذات الصلة بالصراع السياسي وواقع القوات المسلحة. كُل هذه الإنتهاكات تقف دليلاً قطعيًا على عدم رغبة الدولة في إحترام وتعزيز حرية التعبير والصحافة والنشر، وعدم إيفائها بتعهُداتها الدولية والإقليمية، الأمر الذى يدعونا في «جهر» لتجديد الدعوة لكافة القوى المحبّة للديمقراطية والسلام وإحترام الحريّات لتكثيف حملات التضامن والمناصرة والتنسيق والعمل المشترك في التعبير عن رفض هذه الإجراءات التعسفيّة ومواصلة الضغط الجماعي بكافة الأشكال الممكنة لإنتزاع الحقوق والحريّات، حتّى تحقيق الإنتصار المبين لحرية التعبير والصحافة والحياة الكريمة للشعب.

محمد عطا

أمنياً عن الكتابة.

وما زالت الأجهزة الأمنية تمنع، وتحظر نشر مطبوعات «المركز الثقافي الإنجيلي، عبد العزيز بركة ساكن، فتحي الضو، د. المكاشفي في الفترة بين «25 أبريل 2012 – 12 أبريل 2013»، بالإضافة إلى إيقاف رئيس لتحرير صحيفة «الصحافة» النور أحمد النور عن ممارسة مهامه كرئيس للتحرير إبتداءا من يوم «الأربعاء 3 أبريل 2013» ولم يزل بعد موقوفاً، مُضافاً إلى قائمة الأقلام الموقوفة عن النشر في الصُحف أمنياً، والتي تضم: «...خالد فضل، امل هبّاني، زهير السراج، عصام جعفر، رشا عوض، أبوذر علي الأمين، الطاهر أبوجوهرة، فائز السليك، أشرف عبد العزيز، مجاهد عبدالله، حيدر المكاشفي، عثمان شبونة، بروفيسور محمد زين العابدين، د. الطيب زين العابدين، محمد عثمان إبراهيم، صديق الأنصاري...» وآخرين وأخريات غيرهم، ما زالت «جهر» تستوثق المعلومات عن منعهم

مؤتمر «الجاليات» يوصي بتفعيل دور المغتربين للمشاركة في القضايا السياسية والاقتصادية

رئيس الجالية السودانية بالكويت ملقيا كلمته

اختتم المؤتمر التداولي الثاني لرؤساء وممثلي الجاليات السودانية بالخارج الذي انعقد تحت شعار جالياتنا تعزيزا لهوياتنا أعماله وأصدر توصياته وبيانه الختامي حيث تلي الاستاذ عيسى آدم ابراهيم نائب رئيس المجلس الأعلى للجاليات السودانية بالخارج رئيس المؤتمر إعلان المؤتمر والذي ناقشت أعماله محورين: أولهما التداول حول قضايا الجاليات وهمومها المحلية من خلال أربعة ورش عمل حول قضايا الوجود السوداني في المنطقة الإفريقية والعربية والآسيوية والأوربية والأمريكتين، أما المحور الثاني لتناول نقل المعرفة عبر الكوادر السودانية بالخارج في مجالات تحسين أداء الجامعات السودانية وترقية وتطوير الخدمات الطبية في داخل الوطن في مجال الاقتصاد والإدارة.

وتضمن البيان اعلان المؤتمر التوصيات التي من ابرزها المطالبة بقيام بنك المغترب وترفيع جهاز المغتربين ليصبح وزارة مختصة بشئون الاغتراب إلى جانب تفعيل دور الجاليات للمشاركة الفاعلة في خدمة القضايا السياسية والاقتصاد بالبلاد. كذلك أوصى المؤتمرون بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لقضايا اقتصادات الهجرة وتثبيت سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاخري. وإبراز وجه السودان المشرق في دول المهجر والاهتمام بقضايا الجيل الثاني في الهوية والانتماء والتعليم والثقافة .

كما دعت التوصيات إلي إيجاد صيغة مناسبة لتمثيل المغتربين بالبرلمان السوداني.

استخدام معدات أمريكية محظورة بإيران والسودان

ذكرت صحف غربية أن إيران والسودان انتهكتا الحظر الأميركي ضدهما وتستخدمان حاليا معدات أمريكية الصنع محظوراً تصديرها إلى البلدين لمراقبة شبكات الإنترنت فيهما. كما كُشف أن سوريا تستخدم معدات أمريكية محظورة أيضا أكثر من تلك التي كشف عنها سابقا في مراقبتها لشبكات الإنترنت. ونشرت صحيفتا واشنطن بوست الأميركية وذي إندبندنت البريطانية عن مختبر «سيتزن» بجامعة تورنتو، أن المعدات التي تنتجها شركة بلو كوت سيستمز في كاليفورنيا بالولايات المتحدة كُشف عن وجودها في حواسيب إيرانية وسودانية تجارية وحكومية.

وقال الخبير في «سيتزن» مورغان ماركيز بوير إن التأثيرات على حقوق الإنسان جراء استخدام تقنيات المراقبة هذه في تلك الدول تثير قلقا كبيرا. وقال كبير المسؤولين عن عمليات شركة بلو كوت سيستمز ديفد مورفي إن الشركة تنظر إلى هذه الأنباء بكل جدية، مضيفا أنها تتعاون مع تحقيق حكومي أميركي حول كيفية نجاح بائع في إدخال معدات إلى سوريا عدة مرات عامي 2010 و2011. ورفض متحدث باسم مكتب السيطرة على الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأميركية التي تراقب إعمال قوانين الحظر على الدول الأخرى، التعليق على هذه الأنباء، مكتفيا بالقول إن الوزارة تأخذ انتهاكات الحظر بجدية وتتابع إعمال القوانين حيث تمت الانتهاكات. يذكر أن التحقيق الحكومي الأميركي يركز على أداتين هما «بروكسي أس.جي» و«باكت شيبر» اللتان تستخدمان في فلترة شبكة الإنترنت وتحليل حركة المرور بها، ويمكنهما مساعدة المستخدمين لمشاهدة أنواع محددة من حركة المرور المشفرة، وهي قدرات مفيدة لفنيي أمن الشبكات ووكالات التجسس. وكشف الباحثون وجود هذه المعدات في إيران والسودان بتحليل حجم كبير من البيانات لـ1.3 مليار عنوان بروتوكول بشبكة الإنترنت تم جمعها سرا بواسطة شخص من الواضح أنه استخدم شبكة حواسيب مهكرة للحصول على البيانات، وهي تقنية مثيرة للجدل هي الأخرى. وعثر مختبر سيتزن على ستة أجهزة في إيران وثلاثة في السودان وأربعة في سوريا، بينها أجهزة تعمل على شبكات حكومية في الدول الثلاث. وقال ماركيز بوير إن أي واحدة من المعدات المكتشفة تستطيع مراقبة حركة عمل آلاف المستخدمين الأفراد. وقال المختبر إنه تحقق من وجود معدات مراقبة تابعة لشركة بلو كوت على عدة شبكات في إيران، بينها شركة إنفورميشن تكنولوجي التابعة جزئيا لقوات الحرس الثوري الإيراني التي يُعتقد أنها ضالعة بقوة في نشاطات مراقبة وحظر الإنترنت في البلاد. وفي السودان تعرّف المختبر على شركة كنار للاتصالات، وهي شركة خاصة تقدم خدمة الاتصالات لجمهور واسع في البلاد.

كمال عمر: المؤتمر الوطني له علاقات مع الدوائر الإمبريالية واليهود

أوضح الأستاذ كمال عمر المحامي والناطق الرسمي لقوى الإجماع الوطني ردا علي إتهامات قادة المؤتمر الوطني للمعارضة بأنها تمارس أساليب معارضة مستمدة من الموساد والمخابرات الأمريكية قائلا: «إن هذه الاتهامات غير غريبة على المؤتمر الوطني فهو حزب قائم على الأكاذيب، وهذه الاتهامات تدل على ارتفاع حالة الخوف والرعب والتوتر لأن الأزمة الاقتصادية أستفحلت ودارفور وصلت درجة الانفلات الأمني الكامل وحتى ولاة دارفور أصبحوا جزءا من الأزمة هناك، وأضاف نحن من جانبنا نمثل معارضة وطنية تستند على إرادة شعبنا وليس لنا علاقات مع أي جهات أجنبية؛ بل على العكس قادة المؤتمر الوطني لهم علاقات مع الدوائر الإمبريالية ومع اليهود تحديدا ونعرف الأماكن التي يجتمعون فيها» ولكن نحن كمعارضة نركز على قضايا شعبنا وسوف تستمر حملة جمع التوقيعات وهي واحدة من الوسائل التي تصنع التعبئة، ونؤكد أن النظام مرعوب ووصل مستوى من الضعف غير مسبوق لذا سوف نواصل برنامج الـ«100» يوما خلال شهر رمضان بإرادة هذا الشعب .

إشراقة تدعو لتكثيف الرقابة على مكاتب الاستخدام

دعت إشراقة سيد محمود وزيرة تنمية الموارد البشرية والعمل الى الإسراع في إقامة الورش العلمية حول تطوير مراكز الاستخدام الخارجي والاستقدام، الأسبوع الحالي، ودعوة الخبراء المختصين في هذا المجال لتكون المخرجات خارطة طريق لعمل تلك المراكز.

وشددت خلال استماعها الى تقرير مفصل قدمه الأستاذ أحمد كرمنو أحمد وزير الدولة بالوزارة رئيس لجنة تطوير مراكز الاستخدام الخارجي والاستقدام ومراكز التدريب المهني والتدريب الخاصة، على ضرورة تكثيف الرقابة وتطبيق القوانين.

وأكد الأستاذ أحمد كرمنو أحمد وزير الدولة بوزارة العمل أن اللجنة قامت بحملات تفتيشية خلال الأشهر الثلاثة الماضية لكافة المراكز بالعاصمة القومية والأقاليم بعد أن قسمت نفسها إلى ثلاثة محاور « محور مكاتب الاستخدام والاستقدام، ومحور التدريب المهني ومحور التدريب الخاص».

وخلص التقرير إلى أن هنالك مراكز قوية مؤهلة تماما لأداء مهامها وفقا لرؤية الوزارة، كما وجد أن عدداً من المراكز تحتاج إلى التأهيل والمواكبة وأشار إلى أن هناك مراكز غير مؤهلة تماما تفتقر للمواكبة، وأوضح كرمنو أن هذا التقرير هو التقرير الختامي لعمل اللجنة.

نور: على الصادق المهدي الانضمام إلى تحالف المعارضة

قال رئيس حركة جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور أن مواجهة الاسلاميين في السودان تحتاج الى تضافر جهود الشعب السوداني موحدين في اشارة الى دعوة الصادق المهدى للتوقيع على مذكرة التحرير.

ودعا نور الصادق المهدي الى الانضمام الى تحالف الشعب السوداني ليكون الجميع في تحالف واحد وحينها سيكون للصادق المهدى صوت ويكون أداة للتغيير.

وانتقد نور الطريقة التي يقوم بها السيد الصادق المهدى والتي وصفها بأداة لتثبيت حكومة المؤتمر الوطني وليس تغييره واجهاض لعمل المعارضة الشعبية السودانية والتي انتظمت في تحالف شعبي وعسكري هدفه تغيير النظام.

.. وأبو عيسى وقيادات بحزب الأمة ينتقدونه

دعا اجتماع مغلق أُحيط بسياج من السرية جمع بين رئيس هيئة تحالف المعارضة ونائب الأمين العام لحزب الأمة القومي لتجاوز تصريحات الصادق المهدي والعمل المشترك بين الحزب والتحالف بمعزل عن توجهات الإمام الصادق المهدي رئيس الحزب.

وأبلغ اللواء فضل الله برمة ناصر برافقه عبد الجليل الباشا وفاروق أبو عيسى رئيس التحالف في لقاء بمنزل الثاني قبل توجهه للخارج في رحلة علاجية ان تصريحات المهدي لا تمثل الحزب ومواقفه من مخطط الـ«100» يوم والتي قال أمام الأنصار إنّ حزب الأمة ليس طرفا فيها ونقل برمة لأبو عيسى التزامه بدعم العمل المعارض عبر شباب وطلاب الحزب. من جانبه، أعلن أبو عيسى أن تحالف المعارضة يقبل ما أسماه اعتذار حزب الأمة وممثليه، وقدّم ما وصفه بحزمة مقترحات لتفعيل تحرك شباب الأمة وطلاب الحزب في أنشطة المعارضة.

استمرار أزمة الجازولين بالخرطوم

تفاقمت أزمة الجازولين بالعاصمة الخرطوم مرة أخرى، حيث أدى انعدام الوقود في مدينة بحري إلى اضطرار كثير من المواطنين إلى العودة لمنازلهم في وقت مبكر من صباح الثلاثاء، وقال أحد سائقي المركبات العامة:» إن سبب أزمة المواصلات يعود لعدم توفر الجازولين في معظم محطات الوقود ببحري» وأضاف أن:»الأزمة بدأت مطلع الإسبوع الجاري، لكنها تفاقمت ظهر الاثنين بصورة ملحوظة، مما أدى إلى توقف عدد كبير من المركبات، الأمر الذي أدى إلى تكدس أعداد كبيرة من المواطنين في محطات المواصلات حيث اضطرت أعداد منهم أن يغادروا إلى منازلهم راجلين، خاصة الذين يسكنون في مناطق قريبة من مركز المدينة، بيد أن من يقطنون في الأطراف، وصلوا إلى منازلهم في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء. وأوضح أن الجازولين يتوفر في محطة واحدة أو محطتين في بحري، حيث تصطف العشرات من السيارات طلبا للتزود بالوقود، بينما ينعدم الوقود، في الأطراف، وأكد أنه قام بتخزين وقود في منزله مما مكنه من مواصلة العمل.

المزارعون يطالبون بتنفيذ تقرير لجنة تاج السر وإقالة المتعافي

أكدت مجموعة من مزارعي مشروع الجزيرة أن العطش أصبح أكبر مهددات الموسم الزراعي الحالي، وإتهم المزراع عابدين برقاوي الحكومة وقياداتها بالفساد، مؤكدا عطش بالمشروع، مضيفا بان هنالك طلمبات لري المحصولات الزراعية تم تركيبها علي ظهر الترع والقنوات ولم تعمل حتى الآن، وفي ذات الاتجاه أكد المزارع بلة محمد الهادي وجود أزمة عطش بالمشروع مع بداية الموسم الزراعي وقال هذه مصيبة كبيرة، لافتا لوجود تضارب في تصريحات الحكومة ومنسوبيها، وأشار إلى بيع الدولة لكافة أصول وممتلكات المشروع مثل المحالج والسكة حديد والهندسة الزراعية. من جهته، قال القيادي بتحالف مزارعي الجزيرة والمناقل والحرقة، نورالدين حسبو ابراهيم ان العطش ضرب المشروع من بداية الموسم الزراعي، وقال: «هذا مؤشر لفشل الموسم الزراعي»، مؤكدا وجود استهداف من قبل الحكومة لأهل الجزيرة، وإتهم ادارة المشروع والحكومة بالضلوع في خراب المشروع وقال: «نحن في وضع غريب وشاذ».

وحذر تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل من مغبة التراجع عن تنفيذ تقرير لجنة تقويم ومراجعة مشروع الجزيرة برئاسة د. تاج السر مصطفى، التي شكلها النائب الأول لرئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه، وشدد على ضرورة محاسبة الضالعين في تدمير وخراب المشروع، وإعادة كافة أصوله وممتلكاته التي تم نهبها، وفي الأثناء طالب التحالف بإقالة وزير الزراعة عبدالحليم المتعافي، وقال القيادي بالتحالف أحمد إبراهيم النعمة في مؤتمر صحافي أن هنالك تعد على أصول وممتلكات المشروع من قبل الحكومة وقياداتها الذين عبثوا بالمشروع وعاثوا فيه فسادا وتدميرا؛ الأمر الذي أفقر المزارعين، وأكد تدمير كافة البنيات التحتية للمشروع التي تجاوز عمرها الثمانين عاماً. ووصف الأوضاع بالجزيرة بالسيئة وقال: هناك أزمة عطش خانقة ضربت غالبية أقسام المشروع، مؤكدا ارتفاع المدخلات الزراعية، وقال:» إن جوال السماد بلغ نحو 250 جنيها» وقال: «هناك تفاتيش تم تشليعها تماما ومافيها ولا طوبة» وأضاف بأن النهضة الزراعية تصرف الأموال بدون رقيب، وأكد أن البنك الزراعي يطارد المزارعين رغم أنهم يتلقون تفاوى فاسدة، ووصف الجزيرة بأنها أصبحت طاردة لإنسانها الذي تلاحقه الإمراض والأوبئة والسرطانات جراء الأسمدة المسرطنة. وطالب النعمة الرئيس بإثبات جديته في تأهيل مشروع الجزيرة عبر حل اتحاد المزارعين المنتهية مدته وإلغاء قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005. وشدد على ضرورة إقالة المتعافي:» لأنه دمر الزراعة بشقيها المطري والمروي».

النظام المالي في أزمة ... إرادة الشعب لا غالب لها

أزمة النظام المالية والاقتصادية تكشفها محصلة الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام إذ بلغ صافي التمويل الداخلي وأدوات الدين مبلغ 1578 مليون جنيها، وهو ما يمثل 27 في المئة من الإيرادات والمنح التي تم تحصيلها خلال الربع الأول والبالغة 5820 مليون جنيها في حين بلغت المصروفات 6681.4 مليون. بمعنى أن عجز الميزانية شهريا يعادل 526 مليون جنيها وهو ما يدفع الحكومة لرفع أسعار المواد البترولية والسلع الضرورية الأخرى بحجة رفع الدعم، وهي حجة مردودة لجهة الأرباح الطائلة التي تصب في خزينة المؤتمر الوطني من البترول والسكر والكهرباء وغيرها.

ولكن النظام الذي يريد تمويل الحرب ضد شعبه باي كيفية لا يجد غير زيادة أسعار الضروريات. وأثقال كاهل الفقراء بالمزيد من الأعباء المعيشية، في وقت يتم فيه تخفيض ضريبة أرباح الأعمال على الأغنياء وإلغائها بالنسبة لشركات الاتصالات. لقد قلنا مرارا وتكرارا أن إنهاء الحرب هو المدخل الوحيد لحل الأزمة الاقتصادية، وأن البديل لزيادة أسعار السلع هو تخفيض الإنفاق الحكومي وبخاصة العسكري والسيادي، إلا أن السلطة الفاشية – فاقدة السند الشعبي – ليس أمامها سوى المزيد من التسلح لمواجهة الغضب الشعبي المتصاعد.

وبينما يتحين النظام الوقت من أجل فرض زيادات الأسعار، لا يتورع عن إستدانة 700 مليون دولار لإنشاء مطار جديد، وليس تأهيل السكة حديد أو مشروع الجزيرة ناهيك عن زيادة المرتبات والمعاشات.

ما من سبيل لإيقاف مشروع الرأسمالية الطفيلية لإفقار الناس وقتلهم جوعا إلا بالمزيد من رص الصفوف

والاستعداد لمعركة فاصلة تعيد للسودان حريته وللشعب كرامته. إن إرادة الشعب لا غالب لها.

البرلمان يتقصَّى حول شكوى بنزع أراضي سندس وبيعها لمستثمرين

تقدم اتحاد ملاك أراضي مشروع سندس الزراعي بشكوى للبرلمان حول نزع أراضيهم وبيعها وتوزيعها على مستثمرين بمقابل مالي دون استئذانهم، وفيما تعهد البرلمان بالتحقيق في الأمر شكل لجنة برلمانية برئاسة عضو البرلمان خضر عثمان لتقصي الحقائق.

واتهم الملاك في الشكوي إدارة المشروع بنزع «40 في المئة» من اراضيهم «ملك حر» بقرارات من رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة ثورة الإنقاذ والتصرف فيها بالبيع وتوزيعها على مستثمرين بمقابل مالي دون الرجوع إلى الملاك وتحويل الـ«60 في المئة» المتبقية إلى مرابيع، بجانب إقامة مدن سكنية كبيرة داخل أرض المشروع كمدينة الرشيد. وقال رئيس اللجنة الزراعية بالبرلمان محمد محمود محمد عيسى للصحفيين إن اللجنة ستزور مشروع سندس للوقوف على حقيقة الأوضاع ميدانيًا. وأوضح أن اللجنة عقدت اجتماعًا ضم ملاك الأراضي وإدارة المشروع برئاسة المدير العام الطيب محمد الطيب وإدارة الشؤون الهندسية والقانونية، وأعرب محمود عن تفاؤله بتسوية القضية مشيرًا الى أن اللجنة ستعمل على تقريب وجهات النظر والوصول إلى أرضية مشتركة مابين الملاك وإدارة المشروع. من جانبه اعتبر رئيس اللجنة الفرعية المكلفة بالتقصي خضر عثمان أن الوضع القانوني والإداري للمشروع سليم إلا أنه أقر بوجود مشكلة في التمويل نظرًا لأن الدعم الذي تلقاه من الحكومة في الفترة من «1992 ـ 2007م» لم يتجاوز «50» مليون دولار، وأكد للصحفيين أن متابعة البرلمان للقضية لا تعني محاكمة أحد بقدر ما تهدف للوصول إلى حل للعقبات التي تواجه المشروع.

جانب من جلسة سابقة للبرلمان

أمين ديوان الزكاة: حققنا فائضاً في ميزانية الفقراء والمساكين

أقرّ ديوان الزكاة بعدم استطاعته حل المشكلات المتعلقة بالفقر في السودان، عازيًا ذلك لعدم وجود إمكانيات تمكنه من حل المشكلة، وحمل مسؤولية حلها للمجتمع بأكمله، بينما برأ الأمين العام لديوان الزكاة محمد يوسف الديوان من اتهامات المراجع العام بالبرلمان بتبديد أموال الزكاة. أمين الديوان نفى وجود أي مخالفات او اختلاسات مالية بالديوان، مبينا أن التجاوز الوارد في تقرير المراجع العام كان فائضا عن نسبة الميزانية المرصودة لبند الفقراء والمساكين في ذلك العام وصرفت

الخضر يرفض الاعتداء على مأمون حميدة

رفض والي الخرطوم، د.عبدالرحمن الخضر، الاعتداء على وزير الصحة بالولاية د.مأمون حميدة، ووجه باتخاذ الإجراءات القانونية في الحادثة، بينما فتح الطبيب المتهم بالاعتداء بلاغا في مواجهة الناطق باسم الوزارة بتهمة إشانة السمعة والأذى النفسي والنشر غير الصحيح. وناقش مجلس وزراء الولاية في اجتماعه برئاسة الوالي، د. عبدالرحمن الخضر، يوم الأربعاء الماضي، الحادثة التي تعرض لها وزير الصحة بالولاية، أ.د. مأمون حميدة بوزارة الصحة يوم الثلاثاء الماضي، ورفض المجلس الحادثة واعتبرها دخيلة على الولاية، مؤكدا أن هناك وسائل عديدة ومتاحة لحل كل القضايا الخلافية. ووجهت حكومة ولاية الخرطوم باتخاذ الإجراءات القانونية في حادثة الاعتداء على وزير الصحة بالولاية أ.د.مأمون حميدة، من قبل أحد الأطباء، وطالب المجلس وزارة الصحة بإصدار بيان لتوضيح الحقائق لمعالجة الصورة المشوهة التي ظهرت بها في أجهزة الإعلام، خاصة الكلام المنسوب بهتانا لوزير الصحة وبيان الملابسات والأحداث كافة، التي قام بها الجاني وتهديداته لعدد من الشخصيات في الوزارة. وقال مأمون حميدة، لوكالة السودان للأنباء، «الضربة خفيفة ولايوجد أي أثر»، مشيرا إلى أن القضية كانت نتيجة لحديث هادئ، وأنه لم يتفوه بكلمات إثارة كما ورد في بعض الصحف. وأكد أنه باشر مهامه في الوزارة بصورة اعتيادية منذ تعرضه للاعتداء. وذكر حميده أنه طلب من الطبيب مهلة للنظر في استحقاقاته مع مدير عام الوزارة، وأضاف «مافي زول حاضر الحديث، ولم أدل بأي تصريحات».